

Distr.  
GENERAL

A/53/688  
20 November 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون  
البندان ٢٠ و ١٢٠ من جدول الأعمال

### إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترنات

#### النظام الموحد للأمم المتحدة

#### استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية

#### مذكرة من الأمين العام

١ - أوصى الأمين العام في برنامجه للإصلاح "بأن تبدأ الجمعية العامة استعراضها للجنة الخدمة المدنية الدولية، بما في ذلك ولايتها وعضويتها وأداؤها لعملها بهدف زيادة فعاليتها في مواجهة التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة"<sup>(١)</sup>.

٢ - وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٢/٥٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ المتعلق بتجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح، أن تدرس توصية الأمين العام بشأن إجراء استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية وتطلب إلى الهيئات الحكومية الدولية المختصة أن تنظر في طرائق إجراء هذا الاستعراض على أساس المعلومات التي سيقدمها الأمين العام<sup>(٢)</sup>.

٣ - واعترافاً بالآثار التي ستترتب على الاستعراض المقترن بالنسبة للمنظومة بأسرها، تشاور الأمين العام مع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بشأن الاستجابة لطلب الأمين العام المشار إليه أعلاه. وأشارت لجنة التنسيق الإدارية إلى أنها نظرت بالفعل في تلك المسألة في عام ١٩٩٦، عندما كان الإصلاح يحتل مرتبة عالية على جدول أعمال المنظومة، وكان من الأساسي أكثر من أي وقت مضى وجود خدمة مدنية فعالة ونزيهة، تكون قادرة على القيام بمبادرات تتماشى مع سرعة الاتجاهات الجديدة في إدارة الموارد البشرية والاحتياجات المتغيرة للمنظومة. وتبعداً لذلك، رحبت لجنة التنسيق الإدارية في آخر دوراتها المعقدة في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بمبادرة الأمين العام. ووافقت على الاقتراح المتعلق بإنشاء فريق للاستعراض، يتكون من مجموعة صغيرة العدد من الخبراء تتسم بالتوازن الجغرافي، لإجراء دراسة لولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية وعضويتها وأدائها لعملها في ضوء التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة

\* 9836474 \*

(وترد الاختصاصات المقترحة في مرفق هذه الوثيقة). ومن المقترح أن تتولى الجمعية العامة تعيين فريق الاستعراض بناء على توصية يقدمها الأمين العام بوصفه رئيسا للجنة التنسيق الإدارية، بعد التشاور مع أعضاء اللجنة المعنيين. ومن المقترح أيضا أن يقدم تقرير فريق الاستعراض إلى الجمعية العامة بالاقتران بآراء المنظمات المعنية في المنظومة بما فيها، حسب الاقتضاء، هيئات إدارتها.

٤ - ويعتزم الأمين العام تقديم توصيته بشأن عضوية فريق الخبراء إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين المستأنفة.

الحواشى

.٢٣٣، الفقرة A/51/950 (١)

.٢٢، الفقرة ١٢/٥٢ باء، القرار (٢)

## المرفق

### احتصاصات فريق الاستعراض

- ١ - يُساعد فريق الاستعراض الأمين العام في دراسة ولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية وعضويتها وأدائها لعملها بغية زيادة فعاليتها في التصدي للتحديات التي تواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.
- ٢ - ولبلوغ هذه الغاية سيقوم فريق الاستعراض باستعراض وتحليل ما يلى:
- (أ) الأهداف الأساسية وتوقعات الدول الأعضاء والمنظمات والموظفين المتعلقة بإنشاء لجنة الخدمة المدنية الدولية، وإلى أي مدى تحققت تلك الأهداف والتوقعات مع تطور اللجنة (وأمانتها) منذ إنشائها، وأسباب ذلك؛
- (ب) الاقتراحات والمبادرات المختلفة من جانب الشركاء الاستشاريين وللجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل تعديل وظائف اللجنة وطرق عملها (بما فيها أمانتها) بغية ضمان استقلاليتها ونزاهتها وفعاليتها وكفاءتها الفنية، وإلى أي مدى نفذت هذه الاقتراحات والمبادرات، وأسباب نجاحها أو فشلها؛
- (ج) ولاية لجان الخدمة الوطنية المدنية وال العامة والهيئات المماثلة في المناطق المختلفة من العالم ونطاقها ووظائفها وتطورها بغية تقييم المدى الذي يمكن أن توفر به ممارساتها مرجعاً مناسباً يُستعان به على الصعيد الدولي؛
- (د) الخيارات الأخرى التي يمكن أن تُعزز الخبرة الفنية المتاحة للخدمة المدنية الدولية فيما يتصل بطرق وممارسات الإدارة الجديدة (على سبيل المثال، الاستعاة بلجان الخبراء الاستشارية والشركات الاستشارية الخاصة).
- ٣ - وسيدعا فريق الاستعراض ممثل الدول الأعضاء عن طريق المجموعات الإقليمية في الجمعية العامة وهيئات إدارة المنظمات المشتركة في النظام الموحد للأمم المتحدة بالإضافة إلى ممثل الرؤساء التنفيذيين وهيئات الموظفين إلى تقديم ما يرغبون فيه من آراء فيما يتعلق بهذا الاستعراض.
- ٤ - ومعأخذ هذا التحليل وما قدم من آراء في الاعتبار، سيحدد فريق الاستعراض من جديد المطلوب من لجنة الخدمة المدنية الدولية، وسيقترح التغييرات الالزامية لتمكين لجنة الخدمة المدنية الدولية من التصدي للتحديات التي تواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

### الحاشية

- (١) على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950).

— — — — —